أنواع مشكل الحديث

بحث في مشكل الحديث

إعداد / مها مصطفى توفيق إبراهيم

قسم الفقه وأصوله

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

Arwaroka22@yahoo.com

خلاصة ـــ هذا البحث يبحث في أنواع مشكل الحديث.

الكلمات الافتتاحية: أنواع، مشكل الحديث.

I. *المقدمة*

التعرف على أنواع مشكل الحديث.

II. موضوع المقالة

الكلام على الأنواع والتقسيمات يجري وفق اعتبارات كثيرة، ولهذا لا بد من البدء أولًا ببيان التقسيم العام لذلك، وهو أن الإشكال والاختلاف قد يكون حقيقيًّا.

وقد يكون لمجرد الظاهر، فالاختلاف الحقيقي: هو التضاد التام بين حجتين متساويتين دلالةً وثبوتًا وعددًا، ومتحدتين زمانًا ومحلًا . وهذا لا يمكن وقوعه في الأحاديث النبوية؛ لأنها وحي من الله تعالى.

والوحي يستحيل وقوع الاختلاف والتناقض فيه.

قال الإمام محمد بن جرير الطبري - رحمه الله تعالى- في تفسيره لهذه الآية: "وأن الذي أتيتهم به من التنزيل من عند ربهم لاتساق معانيه، وائتلاف أحكامه، وتأييد بعضه بعضًا بالتصديق، وشهادة بعضه لبعض بالتحقيق، فإن ذلك لو كان من عند غير الله لاختلفت أحكامه وتناقضت معانيه، وأبان بعضه عن فساد بعض". وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله: "لا يجوز أن يوجد في الشرع خبران متعارضان من جميع الوجوه، وليس مع أحدهما ترجيح يقدم به".

وقال ابن القيم - رحمه الله تعالى: "وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه ليس أحدهما ناسخًا للآخر، فهذا لا يوجد أصلًا، ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق ﷺ الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحقُّ".

والاختلاف الظاهري: وهو وَهْم يكون في ذهن الناظر، ولا وجود له في الواقع. قال إبراهيم بن موسى الشاطبي - رحمه الله: "كل مَن تحقق بأصول الشريعة، فأدلتها عنده لا تكاد تتعارض، كما أن كل من حقق مناط المسائل، فلا يكاد يقف في متشابه؛ لأن الشريعة لا تعارض فيها البتة، فالمتحقق بها متحقق بما في الأمر، فيلزم أن لا يكون عنده تعارض، ولذلك لا تجد البتة دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما بحيث وجب عليهم الوقوف، لكن لما كان أفراد المجتهدين غير معصومين من الخطأ، أمكن التعارض بين الأدلة عندهم".

وفي الجملة: فإنه لا تُعارض آيةٌ آيةً، ولا آيةٌ حديثًا صحيحًا، ولا يعارض حديثٌ صحيح آخر مثله، ولكن التعارض الذي قد يبدو بين النصوص، إنما هو تعارض في الظاهر لا في الحقيقة؛ لأن الجميع من الآيات والأحاديث من عند الله، وما دام الأمر كذلك فإن الشرع لا يتناقض ولا يعارض بعضه بعضًا.

ولهذا قال الإمام أبو بكر بن خزيمة -رحمه الله: "ليس ثَم حديثان متعارضان من كل وجه؛ ومن وجد شيئًا من ذلك فليأت لأؤلف له بينهما". ولشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى- كتاب عظيم في بابه واسمه (درء تعارض العقل والنقل). ومختلف الحديث من أهم أنواع علوم الحديث، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء، والذي يعنى بالقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه، وهم الغواصون على المعاني الدقيقة.

وينقسم مختلف الحديث إلى قسمين أيضًا:

القسم الأول: ما يمكن الجمع فيه بين الحديثين، حيث يمكن القول بهما معًا، ومثاله حديث: ((لا عدوى ولا طيرةَ)) مع حديث: ((لا يورد ممرض على مصح))، وحديث: ((فِرَّ من المجذوم فرارك من الأسد)).

ووجه الجمع بينهما: أن هذه الأمراض لا تُعدي بطبعها، ولكن الله - تبارك وتعالى- جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببًا لإعدائه مرضه.

ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في سائر الأسباب؛ ففي الحديث الأول نفى ﷺ ما كان يعتقده الجاهل من أن ذلك يُعدي بطبعه، ولهذا قال: ((فمن أعدى الأول)).

وفي الثاني اعلم بأن الله سبحانه جعل ذلك سببًا لذلك، وحذر من الضرر الذي يغلب وجوده عند وجوده بفعل الله I.

القسم الثاني: أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وذلك على ضربين:

أحدهما: أن يظهر كون أحدهما ناسخًا والآخر منسوخًا، فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ.

الثاني: أن لا تقوم دلالة على أن الناسخ أيهما والمنسوخ أيهما، فيلجأ حينئذٍ إلى الترجيح، ويعمل بالأرجح منهما والأثبت من خلال طرق الترجيح المتعددة . وهذا يجري على الأحكام العملية دون الأحكام الخبرية، وهي المتعلقة بمسائل العقائد.

المراجع والمصادر

١. الطحاوي، أبو جعفر الطحاوي، شرح مشكل الآثار، تحقيق : شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤م.

٢. الأصبهاني، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، مشكل الحديث وبيانه، حلب، دار الوعي، ١٩٨٢م.

٣. موسوعة علوم الحديث، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٤. الزركشي، بدر الدين الزركشي، الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، تحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ٢٠٠١م.

٥. الغنيمان، عبد الله الغنيمان، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، المدينة المنورة، مكتبة الدار السفلية، ١٤٠٥هـ.

٦. بن منبه، همام بن منبه، صحيفة همام بن منبه، شرح وتحقيق : رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ١٩٨٥م.

٧. الدينوري، شهدة بنت أ حمد بن فرج الدينوري، العمدة في مشيخة شهدة، تحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ٢٠٠٠م.
٨. الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبه الدينوري، تأويل مختلف الحديث، دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م.
٩. أبو شهبه، محمد بن محمد أبو شهبه، دفاع عن السنة، مكتبة السنة، ١٩٨٩م.
١٠. عبد الغني عبد الخالق، حجية السنة، دار القرآن الكريم، ١٩٨٦م.
١١. الأعظمي، محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين، مكتبة المجلس، ١٩٨٢م.